

الآراء والعلم والخبرة، وحرية الفرد وعظم مسؤوليته عن الجماعة: كل ذلك ينتج خلافا في الرأي. لا في الدين، ولا يصدع وحدة، وأن كل أمة متمدنة لابد لها من حكومة. والحكومة في كل مكان وزمان هي الحكومة، وإنما تختلف بالمبادئ والدساتير التي تحكم بها وترعى بمقتضها المحكومين.

وفي العصر العباسي الأخير استشرى الداء وعظم البلد بقيام عدة أمراء لل المسلمين. في بغداد وفي القاهرة وشمال إفريقيا. وفي الاندلس، بل وغير هؤلاء من الأمراء المتغلبين الذين استقلوا بالأطراف في شرق الدولة وغربها. فاستبيح الوضع في الحديث والتاريخ. بل زور التاريخ في ماضيه وحاضره ليوافق الأهواء المختلفة لأمراء المؤمنين المختلفين. ثم جاء كتاب التاريخ المحدثون. فزادوا النار ضراما، ولو نوا الخلاف الذي زعمه الأقدمون، بلون جديد تبعاً لأساتذتهم من غير المسلمين فصورووا الخلاف تصويرا عصريا: فقالوا مثلا، حزب الأحرار (عن الانصار) ويرون كذا وكذا وهم أمعن في الديمقراطية من غيرهم. وقالوا. الحزب الارستقراطي (عن قريش) ويرون كيت وكيت. وقالوا: الحزب الهاشمي المتحد وهو أمعن في الارستقراطية إذ يرى لزعماه حقا إلهيا مقدسا... إلى آخر ما قالوا، وبهذا يفهمون الناشئة أن ذلك الخلاف الأول كان خلافا على المبادئ الجوهرية، مع أنه ان صح وجود خلاف فهو على الوسائل لا على المبادئ فالدين واحد وأحكامه ومقرراته واحدة عند الجميع لم يقع فيها خلاف حتى الان.

وقد لاحظت أن المؤرخين الأقدمين من الفرق المختلفة كتبوا ما كتبوه تحت ضغط التعصب، وسلطان التفرق، فتنا بزوا، وجح بعضهم بعضا، واندفعوا في مخالفات للواقع اصطنعوا لها الأدلة، ونسب كل منهم إلى الآخر ما يحرمه الدين بل يكاد كل منهم يفرض على أشياعه كراهية المخالفين لهم كراهية دينية، ولعل بعض هؤلاء وبعض أولئك كانوا يتلقاون أجر تجريح المخالفين لحكامهم، وثمن الوضع والتزييف، ولعل بعضا آخر كان معذورا امام تغالي المخالفين، فقد يعذر